

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية السودانية

د. ضياء الدين عبدالباسط عبد الماجد*

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة بالبحث المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية، متخذة من القطاع المصرفي السوداني حالة للدراسة. تغطي الدراسة الفترة الزمنية 2010-2020م. تعتمد في بياناتها على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي خصوصا الميزانية الموحدة للمصارف، ومؤشرات السلامة المصرفية، وإحصائيات الاقتصاد السوداني. تستخدم الدراسة المنهجين الوصفي، والإحصائي لاختبار فرضياتها، من خلال اعتمادها على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في حساب معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الارتفاع في كل من الربحية، ونسبة التمويل المتعثر، ومعدل النمو في عرض النقود، والفرق بين سعر الجنيه في السوق الموازي والسعر الرسمي له يؤدي إلى زيادة مخاطر نقص السيولة. كما توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في نسبة التمويل المقدم للقطاع الخاص، وحجم المصرف يؤديان إلى انخفاض مخاطر نقص السيولة. من ناحية أخرى توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من كفاية رأس المال، ومعدل النمو في الناتج المحلي، ومعدل التضخم مع مخاطر نقص السيولة. تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة أن يقوم كل مصرف بوضع سياسة مناسبة وشاملة لإدارة مخاطر السيولة تسمح له بالاحتفاظ

* قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية المجتمع بشقراء، جامعة شقراء

diya@su.edu.sa

بسيولة كافية مع هامش إضافي من الأصول ذات الجودة العالية التي يمكنه استخدامها في فترات الضغط على السيولة.
الكلمات المفتاحية: المتغيرات الخارجية، المتغيرات الداخلية، المصارف الإسلامية، المصارف السودانية، مخاطر نقص السيولة.

Internal and External Factors Affecting Liquidity Shortages Risks of Sudanese Islamic Banks

Abstract:

This study examines internal and external variables that affect the risk of liquidity shortages in Islamic banks, taking the Sudanese banking sector as a case for the study. The study covers the 2010-2020 period. Its data are based on the annual reports of the Central Bank of Sudan, particularly - the consolidated financial position statement of Sudanese banks, banks' soundness indicators, and statistics of Sudanese economy. The study uses descriptive and statistical approaches to test its hypotheses depending on Ordinary Least Squares technique (OLS) to estimate coefficients of multiple linear regression model. The study found a range of results, amongst them, the rise in profitability, the ratio of non-performing financing, the growth rate in the money supply, and the difference between the price of the pound in the parallel market and its official price led to an increase in the risk of liquidity shortage. On the other hand, the study found that there is no statistically significant relationship among capital adequacies, gross domestic product growth rate, and inflation with the risk of liquidity shortages. The study proposes a range of recommendations, the most important of which is the need for banks to develop an appropriate and comprehensive liquidity risk management policy that allow them to maintain sufficient liquidity with an additional margin of high-quality assets that could be used in periods of liquidity pressure.

Keywords: Internal Variables, Islamic Banks, liquidity Shortages Risks, Sudanese Banks, External Variables.

مقدمة:

تواجه المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء صعوبات وتحديات جمة فيما يتعلق بموضوع السيولة وإدارة مخاطرها وكيفية تحديد الحد المناسب الواجب الاحتفاظ به منها. فانخفاض السيولة عن الحد المناسب الواجب الاحتفاظ به يؤدي إلى عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه مسحوبات المودعين وعدم قدرتها على منح التمويل اللازم لعملائها، الأمر الذي يعرضها إلى فقد ثقة عملائها ومن ثم انهيارها وانهيار النظام المصرفي ككل. من ناحية أخرى، قد يترتب على زيادة السيولة عن الحد المناسب الواجب الاحتفاظ به فقدان المصرف لفرص استثمارية عدة، مما يؤدي إلى انخفاض ربحيته.

تأكيداً لأهمية مخاطر السيولة، قامت لجنة بازل المصرفية بإصدار العديد من المبادئ الإرشادية التي تحدد للمصارف كيفية إدارة مخاطر السيولة بها من أجل تخفيف حدتها وتقاديرها مستقبلاً. كما خصصت محورا كاملا في اتفاقية بازل (3) توضح فيه الحد الأدنى من متطلبات السيولة الذي يجب على المصارف الالتزام به من أجل الاحتفاظ بمستويات مناسبة من السيولة تكفي لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمصرف.

ويزداد وضع إدارة مخاطر السيولة صعوبة في حالة المصارف الإسلامية نظرا لحدائتها مقارنة بالمصارف التقليدية، ولقلة أدوات إدارة السيولة قصيرة الأجل المتاحة ومحدودية تقنيات سوق ما بين المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما جعلها تحتفظ بقدر كبير من الأصول السائلة وشبه السائلة تقادير للوقوع في مشكلة نقص السيولة (قندوز وبراضية، 2014).

هناك مجموعة من العوامل تؤدي إلى زيادة مخاطر السيولة منها ما هو داخلي خاص بالمصرف نفسه مثل عدم مراعاة تاريخ الاستحقاق عند التخطيط للسيولة، وسوء توزيع الاستثمارات على الأصول المختلفة في سرعة تحولها إلى سيولة. كما

أن هناك عوامل خارجية تخص البيئة الاقتصادية التي يعمل فيها المصرف مثل حالات الركود والكساد التي تنتاب الأسواق فتؤثر على قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها تجاه المصارف.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم شواهد مستمدة من تجربة القطاع المصرفي السوداني حول طبيعة العوامل المؤثرة على مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية، سواء أن كانت تخص المصرف نفسه أو كانت تتعلق بالبيئة الاقتصادية التي يعمل فيها.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة:

مشكلة الدراسة:

تمتاز المصارف الإسلامية السودانية عن غيرها بأنها تعمل في ظل نظام مصرفي إسلامي بالكامل لا وجود فيه لمصارف تقليدية. وعلى عكس الشائع عن المصارف الإسلامية من أنها تعاني من السيولة الزائدة، مرت المصارف الإسلامية السودانية بأزمة سيولة حادة جداً كادت أن تعصف بها، واستمرت لفترة طويلة بدأت بوادر هذه الأزمة تلوح في الأفق في بدايات 2018، مع ارتفاع معدلات التضخم في البلاد والارتفاع المضطرد لقيمة العملات الأجنبية أمام الجنيه السوداني، الأمر الذي أثار حالة من الخوف والهلع من فقدان المدخرات لقيمتها فتسارعت وتيرة السحب من الحسابات المصرفية. تفاقمت بعد ذلك أزمة نقص السيولة فأصبحت جميع المصارف عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها نقداً تجاه المودعين وعاجزة عن منح التمويل النقدي لعملائها. وهددت هذه الأزمة كل النظام المصرفي السوداني وأصبح على شفير الانهيار، الأمر الذي يعكس مدى أهمية مخاطر نقص السيولة وتأثيرها الكبير على نجاعة النظام المصرفي. وعليه تتناول هذه الدراسة أزمة نقص السيولة والمخاطر المترتبة عليها في المصارف الإسلامية السودانية، من خلال محاولة الإجابة على السؤالين الآتيين:

- ما هي عوامل البيئة الداخلية التي تؤدي إلى مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية السودانية؟ وما هي طبيعة تأثير كل عامل من هذه العوامل؟

- ما هي عوامل البيئة الخارجية التي تؤدي إلى مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية السودانية؟ وما هي طبيعة تأثير كل عامل من هذه العوامل؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم مخاطر السيولة ونوعية المؤشرات المستخدمة في قياسها.
- دراسة أزمة نقص السيولة التي عانت منها المصارف السودانية، والتعرف على مسبباتها.
- تحديد المتغيرات الداخلية الخاصة بالمصرف، والتي تؤثر على مخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية العاملة في السودان، وتحديد طبيعة هذا التأثير.
- تحديد المتغيرات الخارجية الخاصة بالبيئة الاقتصادية التي يعمل فيها المصارف، والتي تؤثر على مخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية العاملة في السودان، وتحديد طبيعة هذا التأثير.
- تقديم توصيات تمكن المصارف الإسلامية العاملة في السودان من إدارة مخاطر سيولتها بالشكل المناسب.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيتين الآتيتين:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البيئة الداخلية ومخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية السودانية.

- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات البيئة الخارجية ومخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية السودانية.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من إسهامها في إثراء المكتبة العربية بدراسة تساعد في معرفة العوامل التي تؤثر في مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، وتسهم في النقاش الدائر في الأوساط الأكاديمية حول ماهية هذه العوامل وطبيعة تأثير كل عامل منها. كما أنها تساعد في التوثيق لتجربة المصارف الإسلامية في السودان في الجانب الذي يتعلق بمخاطر السيولة.

أما من الناحية العملية، فتساعد الدراسة بنك السودان المركزي من خلال نتائجها وتوصياتها في وضع سياساته النقدية بالشكل الذي يراعي متطلبات السيولة عموماً والسيولة المصرفية خصوصاً. إضافة إلى ذلك فإنها تساعد المصارف الإسلامية السودانية بوضع سياساتها الاستثمارية والتمويلية، وسياسات حشد الموارد بالشكل الذي لا يتعارض مع احتفاظها بالسيولة المناسبة.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع إدارة المخاطر المصرفية عموماً ومخاطر السيولة على وجه خاص واحداً من أكثر الموضوعات أهمية في مجال العمل المصرفي عملياً ونظرياً. فتعددت الدراسات التي تناولت مختلف جوانب مخاطر السيولة، ومن بين هذه الجوانب دراسة وتحديد العوامل المؤثرة على درجة مخاطر السيولة. من أمثلة هذه الدراسات:

دراسة (Abdo, 2020) التي هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على مخاطر نقص السيولة في القطاع المصرفي السوداني وذلك باستخدام نموذج الانحدار اللوغاريتمي. تمثلت عينة الدراسة في (25) مصرفاً، وغطت الفترة الزمنية 2012-2017م. استخدمت الدراسة القيمة المعرضة للخطر (VaR) كمؤشر لنقص

السيولة (متغير تابع)، وقسمت المتغيرات المؤثرة عليها (متغيرات مستقلة) إلى قسمين هما متغيرات خاصة بالمصرف، ومتغيرات متعلقة بالاقتصاد الكلي. شملت المتغيرات الخاصة بالمصرف التي غطتها الدراسة كلا من حجم المصرف، وحجم الاستثمار، وصافي الأرباح. أما متغيرات الاقتصاد الكلي فقد اقتصر على علاوة سعر الصرف في السوق السوداء، وعجز الميزانية العامة للدولة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف وحجم استثماراته ومخاطر نقص السيولة، فكلما كان هناك زيادة في حجم المصرف واستثماراته زاد حجم السيولة وبالتالي قلت مخاطر نقص السيولة. أما بقية المتغيرات فلم يكن لعلاقتها مع مخاطر السيولة أية دلالة إحصائية.

استعرضت دراسة (Abdelmagid, 2020) العوامل المؤثرة على حجم السيولة بالمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2007-2017م. شملت الدراسة المصارف الإسلامية الأربعة التي تعمل بالمملكة، وجمعت بياناتها من المواقع الإلكترونية لتلك المصارف ومن تقارير البنك المركزي السعودي ونشراته الاقتصادية. استخدمت الدراسة مؤشرين للتعبير عن السيولة هما نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع والالتزامات قصيرة الأجل. قسمت الدراسة العوامل المؤثرة على السيولة إلى نوعين: داخلية وخارجية. تضمنت العوامل الداخلية كلا من الربحية، والحجم، وكفاية رأس المال، والودائع. أما العوامل الخارجية فتضمنت الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، والتضخم، والسياسة النقدية، والأزمات المالية العالمية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن علاقة حجم السيولة بكل من نسبة الودائع وهامش الربح الذي يحدده البنك المركزي للمرابحة هي علاقة عكسية، فكلما زادت نسبة الودائع وزادت هامش أرباح المراجحات قلت السيولة مما يؤدي إلى زيادة مخاطر نقص السيولة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة

طردية بين حجم السيولة الذي تحتفظ به المصارف الإسلامية مع كفاية رأس المال، وبالتالي كلما زادت كفاية رأس المال قلت مخاطر السيولة التي تتعرض لها تلك المصارف. أظهرت نتائج الدراسة أيضا، أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمخاطر السيولة مع الربحية، وحجم المصرف، والنتائج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، والتضخم.

ركزت دراسة (Ghenimi et al., 2020) على محاولة معرفة أوجه الشبه والاختلاف في العوامل المحددة لمخاطر السيولة بين المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2005-2015م. تكونت عينة الدراسة من حوالي (27) مصرفا إسلاميا، و(49) مصرفا تقليديا. استخدمت الدراسة طريقة الفروق العامة للعزوم من خلال النموذج الديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية. عبرت الدراسة عن مخاطر السيولة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. قسمت الدراسة العوامل المؤثرة على السيولة إلى قسمين هما عوامل خاصة بالمصارف، وعوامل الاقتصاد الكلي. شملت العوامل الخاصة بالمصارف كلا من مخاطر الائتمان، كفاية رأس المال، الربحية، الحجم، فجوة السيولة. أما عوامل الاقتصاد الكلي فتضمنت معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي، الأزمة المالية العالمية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر حساسية تجاه العوامل الخاصة بالمصرف، حيث وجدت الدراسة أنها تتأثر بها ولا تتأثر بعوامل الاقتصاد الكلي محل الدراسة. أما مخاطر السيولة في المصارف التقليدية في تلك المنطقة فتتأثر بكلا النوعين من العوامل المشار إليها.

تناولت دراسة (Mennawi and Ahmed, 2020) العوامل التي تؤثر على مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية السودانية خلال الفترة 2012-2018م.

اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية قامت بجمعها من عينة تتكون من (11) مصرفاً، قامت بتحليلها باستخدام نموذج الانحدار المتعدد. استخدمت الدراسة نسبة الودائع إلى الأصول السائلة (متغير تابع) كمؤشر لمخاطر السيولة، فكلما زادت هذه النسبة زاد احتمالية التعرض لمخاطر نقص السيولة. أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تضمنت كلا من الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، ونسبة الودائع إلى الأصول، ونسبة النقدية إلى الأصول، ونسبة التمويل المتعثر، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وكلا من الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، ونسبة النقدية إلى الأصول. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة وكلا من نسبة الودائع إلى الأصول، ونسبة التمويل المتعثر. أما معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي فقد كشفت الدراسة عن عدم وجود تأثير له على مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية السودانية.

أما دراسة (Mohammad et al., 2020) فقد هدفت إلى التعرف على محددات مخاطر السيولة في كل من المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية، والمصارف التقليدية ذات النوافذ الإسلامية. غطت الدراسة حوالي (145) مصرفاً في (21) دولة خلال الفترة 1996-2015م. اعتمدت الدراسة على بيانات تحصلت عليها من القوائم المالية للمصارف محل الدراسة، والمسح الإحصائي الذي يقوم به البنك الدولي، وتقارير صندوق النقد الدولي. استخدمت الدراسة نسبة فجوة التمويل كمؤشر لمخاطر السيولة (متغير تابع). حاولت الدراسة معرفة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة والضابطة على مخاطر السيولة تشمل كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، والديون طويلة الأجل، والأصول السائلة، والاستقرار السياسي، والحوكمة، وتركز الملكية، وحجم المصارف والناتج القومي. استخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد في اختبار فرضياتها. توصلت الدراسة إلى أن هنالك

عوامل لها علاقة عكسية مع مخاطر السيولة هي كفاية رأس المال، ومخاطر الائتمان، والاستقرار السياسي، والحوكمة، وتركز الملكية. أما الديون طويلة الأجل فلها علاقة طردية مع مخاطر السيولة، في حين نفت الدراسة تأثير كامن الأصول السائلة والناجح القومي على مخاطر السيولة. من ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر السيولة من المصارف التقليدية والمصارف التقليدية ذات النواذ الإسلامية.

حاولت دراسة (El-Massah et al., 2019) معرفة مدى وجود اختلافات في العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة بين المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تكونت عينة الدراسة من (257) مصرفاً، منها (167) مصرفاً تقليدياً والبقية مصارف إسلامية. غطت الدراسة الفترة الزمنية 2009-2016م. استخدمت الدراسة لاختبار فرضياتها، نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. كما استخدمت مجموعة من المؤشرات للتعبير عن مخاطر السيولة (متغير تابع) من بينها نسبة القروض إلى الأصول، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الأصول السائلة إلى الودائع. قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين مؤشرات السيولة هذه ومجموعة من المتغيرات المستقلة مقسمة إلى نوعين. النوع الأول متغيرات خاصة بالمصارف تشمل كلا من حجم المصرف، ونسبة كفاية رأس المال، ومعدل العائد على الأصول، ومخاطر الائتمان. أما النوع الثاني فهو متغيرات الاقتصاد الكلي التي تناولت فيها الدراسة متغيراً واحداً هو معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة إلى تشابه العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والتقليدية محل الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى أن لكل من حجم المصرف، ونسبة كفاية رأس المال، والناتج المحلي الإجمالي تأثيراً إيجابياً على

مخاطر السيولة. أما مخاطر الائتمان فلها تأثير سلبي على مخاطر السيولة، في حين لم يكن لمعدل العائد على الأصول أية تأثير على مخاطر السيولة. قامت دراسة (Jaara et al.,2017) بالمقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في درجة التعرض لمخاطر السيولة، والتأثر بالأزمات المالية العالمية، مع دراسة محددات مخاطر السيولة في كليهما. شملت الدراسة حوالي (204) مصرفاً تعمل في (19) دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، خلال الفترة 2005-2012م. استخدمت الدراسة نسبة الفجوة التمويلية إلى إجمالي الأصول للتعبير عن مخاطر السيولة، وذلك عند مقارنة درجة التعرض لمخاطر السيولة بين المخاطر الإسلامية والتقليدية، حيث أظهرت نتائج الانحدار أحادي المتغير أن المخاطر الإسلامية أكثر عرضة لمخاطر السيولة بشكل عام، إلا أنها كانت أقل عرضة لمخاطر السيولة خلال الأزمة المالية العالمية. وللتعرف على محددات مخاطر السيولة في كلا النوعين من المصارف، استخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوغاريتمي وعبرت فيه عن مخاطر السيولة بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. أما المتغيرات المستقلة محل الدراسة فقسمتها إلى متغيرات اقتصادية داخلية وخارجية. تضمنت المتغيرات الاقتصادية الداخلية كلا من درجة الرفع المالي، والبنود خارج الميزانية، والأوراق المالية قصيرة الأجل، والأصول غير الربحية. في حين تضمنت المتغيرات الاقتصادية الخارجية الأزمة المالية العالمية، والنواتج المحلي الإجمالي. توصلت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية الداخلية تؤثر بنفس الطريقة على مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والتقليدية. أما من ناحية تأثير المتغيرات الاقتصادية الخارجية فيظهر الاختلاف بين النوعين من المصارف، حيث تتأثر مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية بالنواتج المحلي الإجمالي، في حين تتأثر مخاطر السيولة في المصارف التقليدية بالأزمات المالية العالمية.

قارنت دراسة (AbdulGaniyy et al., 2017) بين محددات مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية التي تعمل في نظام مصرفي تم أسلمته بالكامل، وتلك التي تعمل في ظل نظام مصرفي مزدوج. أخذت الدراسة المصارف السودانية كنموذج للمصارف الإسلامية التي تعمل في نظام مصرفي تمت أسلمته بالكامل، والمصارف الإسلامية في ماليزيا كنموذج للمصارف الإسلامية التي تعمل في ظل نظام مصرفي مزدوج. اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (6) مصارف إسلامية، (3) من كل دولة وذلك خلال الفترة الزمنية 2004-2015م. تحصلت الدراسة على بياناتها من نظام معلومات المصارف الإسلامية التابع للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبنك الإسلامي للتنمية. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. قسمت الدراسة المتغيرات المؤثرة على سيولة المصارف إلى نوعين هما المتغيرات الجزئية والمتغيرات الكلية. تضمنت المتغيرات الجزئية كلا من نسبة التمويل إلى الودائع، ونسبة كفاية رأس المال، وحجم المصرف. في حين شملت المتغيرات الكلية كلا من عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن البيئة التي يعمل بها المصرف الإسلامي تحدد العوامل المؤثرة على مخاطر السيولة به، حيث تشابهت المصارف الإسلامية الماليزية والسودانية فقط في طبيعة تأثير نسبة التمويل إلى الودائع على مخاطر السيولة، واختلفت في طبيعة تأثير بقية المتغيرات محل الدراسة. فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية السودانية وجدت الدراسة أن هناك علاقة طردية لمخاطر السيولة مع كل من نسبة التمويل إلى الودائع، وحجم المصرف، في حين كانت علاقة مخاطر السيولة مع الناتج القومي علاقة عكسية. أما بالنسبة لبقية المتغيرات محل الدراسة فلم يكن لعلاقتها بها أية دلالة إحصائية.

قارنت دراسة (بوعبدلي وطبي، 2015) إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة بدولة قطر خلال الفترة 2011-2014م. تكونت عينة

الدراسة من (6) مصارف، ثلاثة منها إسلامية والثلاثة الأخرى تقليدية. استخدمت الدراسة نسبة النقد وما في حكمه إلى إجمالي الأصول كمؤشر لمخاطر السيولة (متغير تابع)، أما المتغيرات المستقلة للدراسة فكانت عبارة عن المتغيرات الخاصة بالمصارف فقط التي شملت كلا من حجم المصرف، والعائد إلى حقوق الملكية، والعائد إلى الأصول، وكفاية رأس المال. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضياتها. أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف الإسلامية أقل عرضة لمخاطر السيولة من المصارف التقليدية. كما أشارت النتائج إلى أن مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية تتأثر بحجم المصرف وربحيته، لكنها لا تتأثر بكفاية رأس المال. أما المصارف التقليدية فقد أظهرت النتائج أنها تتأثر بجميع المتغيرات محل الدراسة.

الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسات التي أجريت في موضوع مخاطر السيولة بالقطاع المصرفي السوداني في أنها تتناول موضوع البحث في فترة زمنية مختلفة تشمل مرحلة هامة جدا فيما يتعلق بمخاطر السيولة، مرحلة شهد فيها القطاع المصرفي السوداني أزمة سيولة حادة. كما أنها تستخدم مؤشرات لمخاطر السيولة تتناسب مع أزمة شح السيولة وتختلف عن تلك المستخدمة في الدراسات السابقة. إضافة إلى ذلك، تشمل العوامل المستقلة التي تقوم الدراسة الحالية بمحاولة معرفة تأثيرها على مخاطر السيولة عددا أكبر مما قامت به كل دراسة من تلك الدراسات. كما تختلف الدراسة الحالية عن تلك الدراسات التي أجريت عن مخاطر السيولة بالمصارف الإسلامية خارج السودان في أنها تستخدم القطاع المصرفي السوداني كحالة للدراسة، وهو قطاع يمتاز بأنه قطاع إسلامي بالكامل، لا يوجد به مصارف تقليدية في فترة الدراسة، وهي حالة لم تتوفر في الدراسات السابقة التي تعمل كل مصارفها الإسلامية في ظل نظام مصرفي مزدوج تعمل فيه المصارف الإسلامية

والتقليدية جنباً إلى جنب. كما أنه على عكس ما هو شائع عن المصارف الإسلامية من أنها تتعرض لمخاطر فائض السيولة، فإن المصارف السودانية عانت في فترة من فترات الدراسة من مخاطر نقص السيولة، لذلك تركّز الدراسة الحالية على جانب واحد من جوانب مخاطر السيولة هو جانب المخاطر المتعلقة بنقص السيولة. إضافة إلى ذلك تستخدم الدراسة الحالية مؤشرات للتعبير عن مخاطر السيولة تختلف عن المستخدمة في الدراسات السابقة، وتتناسب مع حالة نقص السيولة.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

مفهوم السيولة:

لا يوجد اتفاق بين الباحثين على مفهوم واحد لمصطلح السيولة. إذ يمكن أن يستخدم ليعطي ثلاثة معانٍ مختلفة هي سيولة البنك المركزي، وسيولة السوق، وسيولة التمويل. يقصد بسيولة البنك المركزي ودائع المصارف في البنك المركزي والتي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات الاحتياطي القانوني ولتسوية معاملات المصارف مع بعضها البعض. ويمكن للمصارف أن تقوم بإقراض واقتراض هذه الأموال فيما يعرف بسوق ما بين المصارف. أما سيولة السوق فتعني قدرة المصارف على تحويل أصولها إلى نقدية دون أن يؤثر ذلك في أسعارها، وهي شرط من شروط كفاءة الأسواق المالية. في حين يشير مصطلح سيولة التمويل إلى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مثل مسحوبات المودعين وطلبات التمويل (Cecchetti and Disyatat, 2010). بناء على ذلك قامت لجنة بازل بتعريف السيولة بأنها: "قدرة المصرف على تمويل أصوله وسداد التزاماته عند حلول أجلها دون أن يترتب على ذلك تحمله لخسائر غير مقبولة" (BCBS, 2008). وتوضح السيولة قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقدية من خلال بعيدين. يتمثل البعد الأول في الفترة الزمنية اللازمة لتحويل الأصل إلى نقدية، فكلما قصرت هذه الفترة

كلما كان الأصل أكثر سيولة. أما البعد الثاني فيتمثل في تكلفة تحويل الأصل إلى نقدية وأن عملية التحويل هذه لا يترتب عليها تحمل المصرف لأية خسائر.

مخاطر السيولة:

يعرف بنك السودان المركزي مخاطر السيولة بأنها " الخسائر المالية التي يتعرض لها البنك نتيجة لفشله أو عدم قدرته على دفع التزاماته المستحقة نتيجة للسحب المفاجئ للودائع أو الانخفاض غير المتوقع للتدفقات النقدية بسبب الإفراط في التمويل أو غيره من الأسباب" (بنك السودان المركزي، 2008). ووفقا لهذا التعريف يمكن تقسيم مخاطر السيولة إلى نوعين هما مخاطر السيولة العرضية، ومخاطر السيولة التمويلية. تنشأ مخاطر السيولة العرضية نتيجة لقيام العملاء بالسحب المفاجئ وبكميات كبيرة من ودائعهم لدى المصرف. أما مخاطر السيولة التمويلية فتحدث نتيجة لعدم قدرة المصرف على خلق تدفقات نقدية تكفي للوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية. أما مجلس الخدمات المالية الإسلامية فقد عرف مخاطر السيولة بأنها "الخسائر المحتملة لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الناجمة عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة" (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2012). يلاحظ على التعريفين السابقين لمخاطر السيولة تركيزهما على وجه واحد لمخاطر السيولة وهو المخاطر الناجمة عن نقص السيولة، وتجاهلهما للوجه المرتبط بفرط السيولة أو الاحتفاظ برصيد كبير من السيولة وعدم استثمارها مما يؤدي إلى انخفاض ربحية المصرف.

مؤشرات مخاطر السيولة:

يعتبر تحديد الكمية المناسبة من السيولة الواجب الاحتفاظ بها من أكبر التحديات التي تواجه إدارات المصارف الإسلامية والتقليدية على السواء، فنقصها يمكن أن يهدد استمرارية المصرف في العمل ويفقده سمعته وعمالته. كما أن الاحتفاظ

بكميات من السيولة أكبر مما يجب يؤثر على ربحية المصرف بشكل سلبي. رغما عن ذلك لا يوجد حتى الآن مؤشرات متفق عليها لقياس السيولة ومخاطرها. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 انتبعت لجنة بازل للرقابة المصرفية لأهمية مخاطر السيولة فقامت بإدخالها ضمن مقررات بازل (3). واقترحت أن يتم قياسها باستخدام مؤشرين هما (BCBS, 2008):

- **نسبة تغطية السيولة:** تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الاحتفاظ بسيولة كافية في الأجل القصير. وتحسب عن طريق قسمة الأصول السائلة عالية الجودة على إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال (30) يوما. ويقصد بالأصول السائلة عالية الجودة تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسرعة جدا ودون تكبد خسائر تذكر، أما إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة فعبارة عن الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتدفقات النقدية الداخلة المتوقعة وذلك خلال (30) يوما. ووفقا لمقررات بازل (3) يجب ألا تقل هذه النسبة عن (100%)، وكلما كانت أكبر كان ذلك مؤشرا لانخفاض مخاطر السيولة.

- **صافي التمويل المستقر:** تشير هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الاحتفاظ بسيولة كافية في الأجل الطويل. وتحسب عن طريق قسمة قيمة التمويل المستقر متاح على قيمة التمويل المستقر المطلوب. ويتكون التمويل المستقر متاح من القاعدة الرأسمالية للمصرف، والالتزامات متوسطة وطويلة الأجل، والجزء المستقر من الودائع. أما التمويل المستقر المطلوب فيتكون من الأصول التي يحتفظ بها المصرف والممولة من قبله مرجحة بمعامل التمويل المستقر لكل نوع من تلك الأصول، إضافة إلى العناصر خارج الميزانية مرجحة بمعامل التمويل المستقر لكل عنصر منها.

كما قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية التي تهتم بمؤشرات السلامة المالية بصياغة دليل حول المفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات والتقنيات المستخدمة في تجميع مؤشرات السلامة المالية (IMF, 2006). تغطي هذه المؤشرات خمسة جوانب رئيسية هي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإيرادات والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق. يقترح هذا الدليل أن يستخدم لقياس مخاطر السيولة مجموعة من المؤشرات من ضمنها (IMF, 2006):

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** وتحسب هذه النسبة عن طريق قسمة الأصول السائلة على إجمالي أصول المصرف. ويقصد بالأصول السائلة النقد بخزائن المصرف أو لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى والأوراق المالية قصيرة الأجل التي يمتلكها. وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا لانخفاض مخاطر نقص السيولة

- **نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل:** تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول السائلة التي يمتلكها المصرف لمقابلته التزاماته قصيرة الأجل والمتمثلة في معظمها في مسحوبات المودعين. وهي تقابل نسبة التداول في المؤسسات غير المصرفية. كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا لانخفاض مخاطر نقص السيولة.

من ناحية أخرى، يمكن استخدام بيانات القوائم المالية واستخلاص مجموعة من مؤشرات مخاطر السيولة منها، ومن ضمن هذه المؤشرات أو النسب المالية ما يلي:

- **نسبة السيولة النقدية:** تقيس هذه النسبة مقدرة المصرف على سداد التزاماته (خصوصا مسحوبات الودائع) مما يتوفر لديه من نقدية بخزائنه

وصرافاته الآلية. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إلى انخفاض مخاطر نقص السيولة.

- **نسبة الرصيد النقدي:** تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته مما يتوفر لديه من مختلف أشكال الأرصدة النقدية سواء كانت بخرائنه أو لدى البنك المركزي أو لدى مصارف أخرى. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إلى انخفاض مخاطر نقص السيولة.

- **نسبة السيولة القانونية:** وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية جميع الأصول السائلة التي يمتلكها المصرف لمقابلة التزاماته تجاه المودعين. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إلى انخفاض مخاطر نقص السيولة.

المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية:

تمثل إدارة مخاطر السيولة تحديا كبيرا للمصارف الإسلامية، الأمر الذي يجعل من عملية وجود إطار سليم وشامل لإدارتها أمرا في غاية الأهمية. ونظرا لأهمية الموضوع فقد قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بتطوير مجموعة من المبادئ لإدارة مخاطر السيولة أطلق عليها اسم المبادئ الإرشادية. تهدف هذه المبادئ إلى توفير مجموعة من المبادئ تمكن إدارات المصارف الإسلامية من إدارة مخاطر السيولة بها بشكل سليم وفعال، وتمكن السلطات الإشرافية ممثلة في المصارف المركزية من مراقبتها بكفاءة. تتكون هذه المبادئ من ثلاثة وعشرين مبدأ إرشاديا تغطي أربعة محاور هي المبادئ العامة، والمبادئ الإرشادية للمصارف الإسلامية، ومراقبة مخاطر السيولة وتخفيفها، والمبادئ الإرشادية للسلطات الإشرافية، فيما يلي نبذة مختصرة عنها (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2012):

- **المبادئ العامة:** يجب على المصارف الإسلامية صياغة إطار عام شامل ومناسب لإدارة مخاطر السيولة بها، مع ضرورة الإشراف الشامل من قبل

- مجلس الإدارة عليه. كما يجب على السلطات الإشرافية أن تقوم بتقييم أوضاع إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف الإسلامية بشكل صارم.
- **المبادئ الإرشادية للمصارف الإسلامية:** يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولاً بشكل مطلق عن تحديد مستوى مخاطر السيولة المقبول وعن إدارة مخاطر السيولة، مع أهمية وجود هيكل يحدد أدوار ومسؤوليات الإدارة العليا والإدارات والأقسام الأخرى في إدارة مخاطر السيولة، مع ضرورة الفصل بين وظائف التنفيذ ووظائف الرقابة. يجب أن يكون المصرف الإسلامي قادراً على تحديد جميع مخاطر السيولة الأولية منها والثانوية، مع الأخذ في الاعتبار العلاقات بين مخاطر السيولة والمخاطر الأخرى. يجب أن يكون المصرف الإسلامي قادراً على قياس التدفقات النقدية المحتملة الناتجة عن عملياته داخل وخارج المركز المالي.
- **مراقبة مخاطر السيولة وتخفيفها:** يجب أن يكون هناك تنوعاً في التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية يتناسب مع طبيعة وحجم أعمال المصرف، كما يجب أن تحتفظ المصارف الإسلامية بهامش إضافي للسيولة يتكون من أصول عالية الجودة. كما يلزم المصارف الإسلامية أن يكون لديها خطة للتمويل الطارئ تحدد فيها الإجراءات اللازمة للعمل في حالات نقص السيولة. يجب على المصارف الإسلامية أن تتعاون فيما بينها فيما يتعلق بإدارة السيولة، كما يجب عليها أن تتأكد من قدرتها على إدارة السيولة على المدى القصير (خلال يوم أو ليلة). يجب على المصارف الإسلامية استخدام اختبارات الضغط المناسبة واستخدام مجموعة من استراتيجيات التحوط لمتابعة المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات. إضافة إلى ذلك يجب أن يكون لدى المصارف الإسلامية نظاماً للمعلومات يوفر تقارير

دقيقة لمخاطر السيولة بها، كما يجب عليها الإفصاح الكمي والنوعي عن أوضاع السيولة بها.

- **المبادئ الإرشادية للسلطات الإشرافية:** يجب على السلطات الإشرافية أن تقوم بشكل دوري بتقييم أوضاع سيولة المصارف الإسلامية وتقييم إطار إدارة مخاطر السيولة بها، كما يجب عليها أن تطور الأنظمة والإرشادات والتوجيهات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة. كما يجب أن تحدد بمنتهى الوضوح حدود ومستويات دورها كداعم للسيولة في الظروف والأوقات الصعبة. إضافة إلى ذلك يجب أن تطلب من المصارف الإسلامية تقديم معلومات كمية ونوعية دقيقة وفي الوقت المحدد بشكل يمكنها من تقييم وضع مخاطر السيولة بها. أما في حالة المصارف الإسلامية التي تعمل في أكثر من دولة فيجب أن يكون هناك تعاون وتواصل بين السلطات الإشرافية في هذه الدول في عملية تقييم موقف مخاطر السيولة الموحد لهذه المصارف. من ناحية أخرى يجب أن يكون لدى السلطات الإشرافية خططا للتعامل مع ضغوطات السيولة في القطاع المصرفي، كما يجب عليها توفير بنية تحتية مساعدة في عملية إدارة مخاطر السيولة.

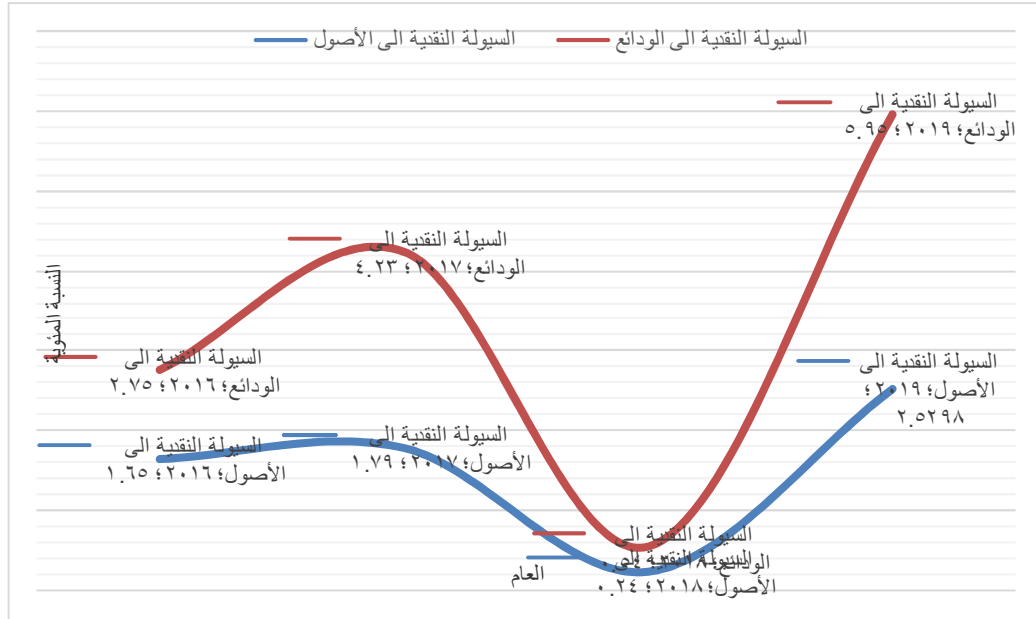
أزمة نقص السيولة في القطاع المصرفي السوداني 2018-2019م:

شهد القطاع المصرفي السوداني في بدايات عام 2018 أزمة سيولة حادة استمرت لفترة طويلة، تمثلت مظاهر هذه الأزمة في عدم قدرة المصارف على سداد التزاماتها النقدية تجاه عملائها، فوضعت حد أقصى لما يمكن أن يدفع للعميل من حسابه نقداً، كما توقفت عمليات تغذية الصرافات الآلية بالنقد إلا على فترات متباعدة وبكميات قليلة جداً. فأصبحت العملة النقدية (الكاش) سلعة في حد ذاتها، وصار للعملات الأجنبية والسلع في الأسواق سعران حسب الطريقة التي يتم بها

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مخاطر نقص سيولة المصارف د. ضياء الدين عبدالباسط

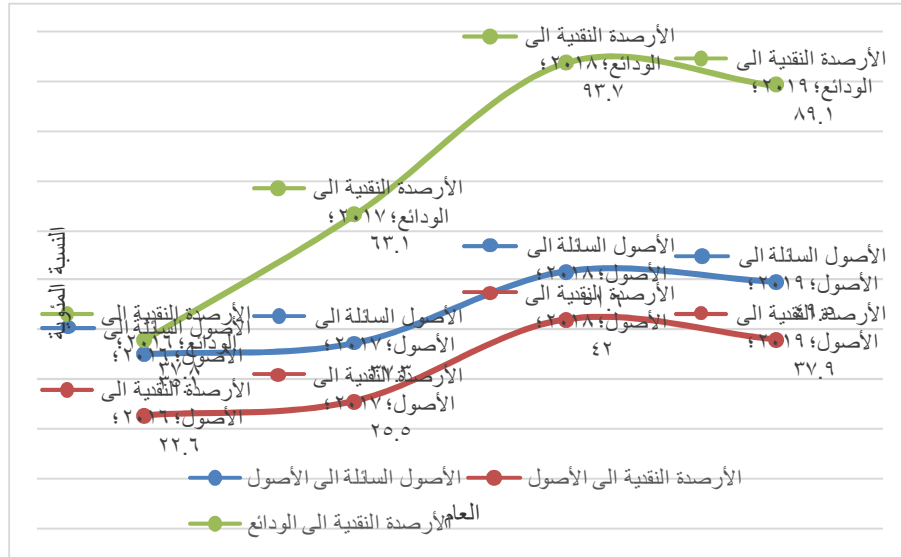
الدفع. يوضح الشكل رقم (1) بعض نسب السيولة النقدية للمصارف الإسلامية السودانية خلال تلك الفترة.

شكل رقم (1): نسب السيولة النقدية للمصارف الإسلامية السودانية 2016-2019م.



المصدر: إعداد الباحث، استناداً على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. يظهر الشكل رقم (1) أن هناك انخفاضاً ملموساً في نسبتي السيولة النقدية إلى الأصول، والسيولة النقدية إلى الودائع بنهاية عام 2018 مقارنة بعام 2017. حيث انخفضت نسبة السيولة النقدية إلى الأصول من (1.80%) إلى (0.24%)، وانخفضت نسبة السيولة النقدية إلى الودائع من (4.23%) إلى (0.54%)، وهو ما أدى إلى عدم قدرة المصارف الإسلامية السودانية على الوفاء بالتزاماتها النقدية تجاه مودعيها. يساعد الشكل رقم (2) في التعرف على بعض مسببات انخفاض نسب السيولة النقدية.

شكل رقم (2): نسب الأرصدة النقدية، والأصول السائلة إلى الأصول للمصارف الإسلامية السودانية 2016-2019م.



المصدر: إعداد الباحث، استناداً على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

يظهر الشكل رقم (2) أن هناك ارتفاعاً ملموساً في نسبة الأصول السائلة وبعض نسب الأرصدة النقدية في نهاية عام 2018م، مقارنة بعام 2017م. إذ ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من (51.3%) إلى (63.5%)، الأمر الذي يشير إلى امتلاك المصارف الإسلامية السودانية أصولاً سائلة تمكنها من سداد التزاماتها ولا تجعلها تتعرض لمخاطر السيولة. تشمل هذه الأصول إضافة إلى النقد المحلي كلا من النقد لدى المصارف الأخرى، وأرصدها النقدية بالبنك المركزي، والأوراق المالية قصيرة الأجل المتمثلة في معظمها في الصكوك والشهادات التي يصدرها بنك السودان المركزي. على الرغم من ذلك، لم تستطع هذه المصارف لمدة تقارب العامين من الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين مما يشير إلى وجود مشكلة في تحويل هذه الأصول إلى نقدية. إضافة إلى ذلك شهدت نسبتي الأرصدة النقدية

الى كل من الأصول والودائع ارتفاعا كبيرا خلال عام 2018 لتستقر عند (42.0%) و (93.7%) على التوالي، تشمل الأرصدة النقدية كلا من النقد بخزائن المصارف ولدى المصارف الأخرى، والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي. وتشير معاناة المصارف الإسلامية السودانية من نقص السيولة رغما عن توفر هذه الأرصدة النقدية إلى عدم قدرتها في التصرف في أرصدها لدى البنك المركزي. يلقي الجدول رقم (1) الضوء على بعض الأسباب التي حالت دون قدرة المصارف الإسلامية السودانية على الاستفادة من أصولها السائلة وتجاوز أزمة نقص السيولة. **جدول رقم (1): بعض المؤشرات المالية للمصارف الإسلامية السودانية 2017-**

2019م

البيان	2017	2018	2019
نسبة الأرصدة لدى بنك السودان المركزي إلى الأصول	22.6	40.5	33.6
نسبة مستحقات المصارف لدى بنك السودان المركزي إلى الأصول	20.8	23.3	18.1
نسبة تمويل الحكومة إلى الأصول	22.6	14.4	16.4
نسبة الأرصدة لدى المصارف الأخرى إلى الأصول	1.1	1.2	1.7

المصدر: إعداد الباحث، استنادا على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي. يظهر الجدول رقم (1) أن احتياطات المصارف الإسلامية السودانية وأرصدها النقدية لدى بنك السودان المركزي شكلت حوالي (40%) من إجمالي أصولها بنهاية عام 2018. وفي ظل عجز بنك السودان المركزي عن توفير النقد اللازم لها، وعدم وجود سوق فعال للنقد بين المصارف لم تستطع المصارف الاستفادة من هذه الأرصدة لمواجهة أزمة السيولة التي مرت بها. كما يظهر نفس الجدول أن نسبة مستحقات المصارف الإسلامية السودانية لدى بنك السودان المركزي والحكومة المتمثلة في صكوك وشهادات وأوراق مالية إلى أصولها بلغت حوالي (23.3%) بنهاية عام 2018م. يعني ذلك أن حوالي (63.3%) من أصول المصارف الإسلامية السودانية كانت مجمدة في شكل احتياطات ومستحقات لدى بنك السودان المركزي، ولم يكن في استطاعتها الحصول عليها والاستفادة منها لمجابهة أزمة

السيولة التي كانت تعاني منها. الجدير بالذكر أن بنك السودان المركزي استخدم هذه الأرصدة المجمدة لديه في تمويل الحكومة، حيث شكلت نسبة هذه الأموال حوالي (30%) من التمويل الذي قدمه للحكومة خلال عام 2018م. من ناحية أخرى بلغ حجم التمويل الذي قدمته المصارف الإسلامية السودانية للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والمؤسسات العامة خلال عام 2018 حوالي (68674.8) مليون جنيه، وهو ما يشكل (14.4%) من إجمالي أصولها بنهاية عام 2018م. كما بلغ حجم الودائع الحكومة والمؤسسات العامة حوالي (25797.1) مليون جنيه، أي ما يشكل حوالي (37.6%) من التمويل المقدم لها (بنك السودان المركزي، 2019). يظهر الجدول رقم (1) أيضاً، أن المستحقات على المصارف المحلية (الأرصدة لدى المصارف الأخرى) شكلت حوالي (1.2%) من إجمالي أصول المصارف الإسلامية السودانية بنهاية عام 2018م، وهي نسبة منخفضة جداً تظهر ضعف تبادل السيولة بين المصارف وعدم فعالية سوق النقد بين المصارف، وتعكس ضعف أداء صندوق إدارة السيولة بين المصارف الذي تم إنشاؤه لتقديم التمويل للمصارف بصيغة القرض الحسن عند تعرضها لأزمات السيولة. الجدير بالذكر أنه رغماً عن أزمة السيولة فقد انخفض عدد عمليات تبادل السيولة بين المصارف من (387) عملية في عام 2017م، إلى (275) عملية في عام 2018م.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية:

منهجية الدراسة:

تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية تستخدم المنهجين الوصفي والإحصائي لاختبار مدى صحة فرضياتها، وتشمل جميع المصارف السودانية. تغطي الدراسة الفترة الزمنية 2010-2020م، وتعتمد في جانبها التطبيقي بشكل رئيسي على البيانات الثانوية التي يقوم بنك السودان المركزي بنشرها في تقاريره السنوية.

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مخاطر نقص سيولة المصارف د. ضياء الدين عبدالباسط

تشمل هذه البيانات كلا من الميزانية الموحدة للمصارف العاملة، ومؤشرات السلامة المالية للمصارف، ومؤشرات الاقتصاد السوداني خلال فترة الدراسة.

متغيرات الدراسة:

قبل أن يتم تحديد متغيرات الدراسة بشكل نهائي تم حصر عدد كبير من المتغيرات التي أشارت الدراسات السابقة بإمكانية تأثيرها على مخاطر السيولة، ثم جمع بياناتها خلال الفترة محل الدراسة. بعد ذلك تم اختبار مدى ملائمتها للنموذج الاحصائي المستخدم للدراسة ومدى تلبيتها لمتطلباته بغرض استبعاد غير الملائم منها. ولما كان توفر شرط التوزيع الطبيعي في المتغيرات التابعة والمفسرة من ضمن متطلبات تطبيق نموذج الانحدار المتعدد، فقد تم حسابي معاملي الالتواء والتفطح لكل المتغيرات واستبعاد المتغيرات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي. استقرت الدراسة في نهاية المطاف على نوعين من المتغيرات هما:

1- المتغيرات التابعة: تشمل متغيرين يعبران عن مخاطر نقص السيولة هما نسبة النقد المحلي إلى الأصول، ونسبة النقد المحلي إلى الودائع (كلما قلت النسبة زادت مخاطر نقص السيولة).

2- المتغيرات المفسرة (المستقلة): تشمل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المؤثرة على مخاطر نقص السيولة. تتضمن المتغيرات الداخلية كلا من الربحية، وكفاية رأس المال، والتمويل، والتعثر، والحجم. أما المتغيرات الخارجية فتتضمن التضخم، والناتج القومي، والسياسة النقدية، وعرض النقود، وسعر الصرف.

الجدول رقم (2) يوضح هذه المتغيرات والرموز المستخدمة لها وكيفية حسابها.

جدول رقم (2): متغيرات الدراسة ورموزها والمعادلات المستخدمة لحسابها

النوع	المتغير	الرمز	المعادلة
تابع	السيولة النقدية إلى الأصول	L1	النقد المحلي ÷ الأصول
	السيولة النقدية إلى الودائع	L2	النقد المحلي ÷ الودائع

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مخاطر نقص سيولة المصارف د. ضياء الدين عبدالباسط

مفسر داخلي	الربحية	ROE	الربح قبل الضريبة ÷ حقوق الملكية
	كفاية رأس المال	CAP	مجموع المستويين الأول والثاني من رأس المال ÷ الأصول المرجحة بالمخاطر
	التمويل	FIN	إجمالي التمويل ÷ الأصول
	التعثر	NPL	التمويل المتعثر ÷ إجمالي التمويل
	الحجم	SIZ	لوغاريتم الأصول
مفسر خارجي	التضخم	INF	معدل التضخم الكلي في نهاية العام
	الناتج القومي	GDP	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي
	السياسة النقدية	MOP	نسبة الاحتياطي النقدي القانوني
	عرض النقود	MOS	معدل النمو في عرض النقود
	سعر الصرف	EXR	سعر السوق الموازي - السعر الرسمي

المصدر: إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تستخدم الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية تشمل:

- النسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري لوصف متغيرات الدراسة.
- معامل الالتواء، ومعامل التفلطح لتحديد توفر شرط التوزيع الطبيعي في المتغيرات محل الدراسة.
- معامل الارتباط لتحديد للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المفسرة بالدراسة.
- اختبار دارين واتسون (DW) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين أخطاء نموذج الانحدار الخطي المتعدد. إذا كانت قيمة (DW) قريبة أو تساوي (2) يتم قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الإحصائية.
- الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحديد التأثير النسبي لكل متغير داخلي وخارجي على مؤشرات سيولة المصارف خلال فترة الدراسة.

- اختبار (t) لتحديد معنوية تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على مؤشرات سيولة المصارف خلال فترة الدراسة، واختبار (f) لاختبار معنوية نموذج الدراسة.
 - مربع معامل التحديد، وذلك لتحديد القوة التفسيرية لنموذج الدراسة.
- الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة:**
- يتضح من الجدول رقم (3) الذي يوضح الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2010-2020 ما يلي:
- تحتفظ المصارف السودانية بمستويات سيولة منخفضة نسبياً، إذ بلغ متوسط نسبة السيولة النقدية إلى الأصول، ومتوسط نسبة السيولة النقدية إلى الودائع حوالي (1.79%) و(3.5%) على التوالي. أما أقل قيمة لهما فكانت حوالي (0.24%) لنسبة السيولة النقدية إلى الأصول، و(0.54%) لنسبة السيولة النقدية إلى الودائع. الجدير بالذكر أن القيمة الأقل لكلتيهما كانت في عام 2018م وهو العام الذي شهد بداية أزمة نقص السيولة في القطاع المصرفي السوداني.
 - تحقق المصارف السودانية معدلات ربحية عالية جداً، إذ بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية بها (44.05%). كما أنها تتمتع بنسب كفاية رأس المال أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال (14.55%) خلال فترة الدراسة. كما شكل التمويل بمختلف الصيغ الإسلامية حوالي (45.62%) من أصول المصارف السودانية، وبلغ متوسط نسبة التعثر فيه حوالي (7.07%) وهي نسبة عالية نسبياً.
 - شهدت البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف السودانية موجات تضخم عالية جداً إذ بلغ متوسط معدل التضخم السنوي خلال فترة الدراسة (55.80%)، كما أنه بلغ في إحدى سنوات الدراسة (269.30%). كما

شهدت معدلات نمو عالية جدا في عرض النقود بمتوسط (44.52%)، مع معدلات نمو منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي (2.81%) في المتوسط. أما في السياسة النقدية فقد تراوحت نسبة الاحتياطي القانوني بين (8%) و(20%). إضافة إلى ذلك شهدت نفس الفترة تزايدا مستمرا في الفجوة بين سعر الصرف في السوق الموازي وسعر الصرف الرسمي، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية حوالي (13.03) جنيها سودانيا.

جدول رقم (3): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة 2010-2020م

البيان	المتغيرات	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
مخاطر نقص السيولة	السيولة النقدية إلى الأصول	240.	2.89	1.79	650.
	السيولة النقدية إلى الودائع	540.	7.17	3.50	1.76
المتغيرات الداخلية	الربحية	26.50	94.70	44.05	619.5
	كفاية رأس المال	9.90	20.00	14.55	3.58
	التمويل	36.50	51.00	245.6	25.3
	التعثر	3.20	14.10	7.07	104.
	الحجم	4.60	6.00	5.15	7.40
	التضخم	12.60	269.30	55.80	73.17
المتغيرات الخارجية	الناتج القومي	-1.60	5.70	12.8	2.52
	السياسة النقدية	8.00	20.00	516.5	83.7
	عرض النقود	13.30	111.70	44.52	32.73
	سعر الصرف	250.	40.00	313.0	15.30

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل الإحصائي.

معامل الارتباط بين المتغيرات المفسرة:

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في الانحدار المتعدد تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (الاعتماد الخطي)، وهي مشكلة خاصة بالمتغيرات المفسرة (المستقلة). وللتأكد من عدم وجود هذه المشكلة يتم حساب الارتباط بين المتغيرات المفسرة فإذا كان الارتباط غير تام يعني ذلك عدم وجود هذه المشكلة. الجدول رقم (4) يوضح الارتباط بين المتغيرات المفسرة للدراسة.

جدول رقم (4): معامل الارتباط بين المتغيرات المفسرة

MOP	EXR	MON	GDP	INF	NPL	SIZ	CAP	FIN	ROE	
									1	ROE
								1	-.729*	FIN
							1	.627*	-.359	CAP
						1	-.179	-.709*	.752**	SIZ
					1	-.752**	-.298	.438	-.651*	NPL
				1	-.390	.728*	-.376	-.710*	.448	INF
			1	-.685*	.199	-.580	.398	.752**	-.213	GDP
		1	-.391	.578	-.617*	.733*	-.539	-.727*	.809**	MON
	1	.767**	-.621*	.712*	-.747**	.767**	-.345	-.742**	.712*	EXR
1	.598	.409	-.368	.407	-.791**	.751**	.422	-.378	.455	MOP

المصدر: إعداد الباحث استناداً على نتائج التحليل الإحصائي. * الارتباط معنوي عند مستوى

0.05 ** الارتباط معنوي عند مستوى 0.01

يظهر الجدول رقم (4) أنه على الرغم من وجود ارتباط معنوي بين بعض متغيرات الدراسة، إلا أنه لم يصل إلى درجة الارتباط التام، عليه يمكن القول بعدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد في متغيرات نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في الدراسة.

النموذج القياسي للدراسة واختبار الفرضيات:

النموذج القياسي لمتغيرات البيئة الداخلية:

تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين متغيرات البيئة الداخلية محل الدراسة ومخاطر نقص السيولة. وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + e$$

حيث إن:

$Y =$ مخاطر نقص السيولة

$\alpha =$ قيمة ثابتة

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مخاطر نقص سيولة المصارف د. ضياء الدين عبدالباسط

β = ميل انحدار y على المتغير المفسر الداخلي الأول، إلى المتغير المفسر الداخلي الخامس)

X1 = الربحية

X2 = كفاية رأس المال

X3 = التمويل

X4 = التعثر

X5 = الحجم

e = خطأ التقدير

الجدول رقم (5) يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي للمتغيرات الداخلية.

جدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج القياسي لمتغيرات البيئة الداخلية

السيولة النقدية إلى الأصول				السيولة النقدية إلى الودائع			
المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	قيمة P	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	قيمة P
-	6.222	-	0.014	-	17.263	-	0.027
23.157		3.722		53.500		3.099	
-0.035**	0.007	-	0.004	-0.097**	0.019	-	0.004
		5.122				5.094	
0.032	0.047	0.689	0.522	-0.087	0.129	-0.677	0.529
0.092*	0.035	2.637	0.046	0.243	0.097	2.514	0.054
-0.227*	0.085	-	0.044	0.334	0.235	1.425	0.214
3.927**	0.741	5.302	0.003	9.528*	2.055	4.637	0.006
إحصائيات الانحدار							
معامل التحديد	0.985	0.984					
مربع معامل التحديد	0.969	0.968					
الخطأ المعياري	0.1608803	0.4463627					
قيمة دارين واتسون	2.187	2.620					
قيمة f	31.735	30.179					
معنوية f	0.001	0.001					

المصدر: إعداد الباحث استناداً على نتائج التحليل الإحصائي. * الارتباط معنوي عند مستوى

0.05 ** الارتباط معنوي عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول رقم (5) أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لكل من الربحية، والتمويل المتعثر مع نسبة السيولة النقدية إلى الأصول، حيث كانت إشارة المعامل سالبة، وكانت قيمة P أقل من (0.05). كما يظهر نفس الجدول وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية لكل من نسبة التمويل الممنوح من قبل المصرف، وحجم المصرف مع نسبة السيولة النقدية إلى الأصول، حيث كانت إشارة المعامل موجبة وقيمة P أقل من (0.05). إضافة إلى ذلك يبين الجدول رقم (5)، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة النقدية إلى الأصول، حيث كانت قيمة P أكبر من (0.05).

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البيئة الداخلية ومخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية السودانية خلال فترة الدراسة.

لما كان الانخفاض في نسبة السيولة النقدية إلى الأصول يؤدي إلى زيادة مخاطر نقص السيولة، عليه يمكن القول استنادا على نتائج تقدير النموذج القياسي لمتغيرات البيئة الداخلية، إن زيادة ربحية المصارف الإسلامية السودانية يصاحبها زيادة في مخاطر نقص السيولة. وتتفق هذه النتيجة مع نظريات التمويل التي ترى أن هناك تعارض بين هدفي الربحية والسيولة. كما يمكن القول أيضا أنه كلما كانت نسبة التمويل المتعثر منخفضة كلما قلت احتمالية تعرض المصرف لمخاطر نقص السيولة. ويعود السبب في ذلك إلى أن انخفاض نسبة التمويل المتعثر تعني أن للمصرف قدرة عالية على تحصيل مستحقاته من التمويل الذي قدمه لعملائه، مما يعني مزيدا من التدفقات النقدية الداخلة.

ولما كان الارتفاع في نسبة السيولة النقدية إلى الأصول يعني انخفاض مخاطر نقص السيولة، فإنه يمكن القول أن الزيادة في منح التمويل تؤدي إلى انخفاض

مخاطر نقص السيولة. من المعلوم أن زيادة منح التمويل تعني مزيدا من التدفقات النقدية الخارجة وهو أمر يؤدي إلى زيادة مخاطر نقص السيولة في حالة كان التمويل الممنوح طويل الأجل، أما إذا كان قصير الأجل فلن يصاحبه مخاطر في السيولة. بالعودة إلى نوعية الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف السودانية يلاحظ أن التمويل المصرفي بصيغة المراجعة يستحوذ على الحصة الأكبر من التمويل المصرفي حيث تراوحت حصته بين (46%) كحد أدنى، و(64%) كحد أقصى خلال فترة الدراسة. بالتالي يمكن أن تعزى العلاقة بين التمويل ومخاطر نقص السيولة إلى تركيز المصارف الإسلامية السودانية على صيغة المراجعة ذات الأجل القصير في تمويل عملائها. كما يمكن القول أيضا أن الزيادة في حجم المصرف تؤدي إلى انخفاض مخاطر نقص السيولة. وتتفق هذه النتيجة مع نظرية وفورات الحجم الكبير أو اقتصاديات الحجم التي ترى أن الزيادة في الحجم تجعل المنشآت أعلى كفاءة وأقل عرضة للفشل.

من ناحية أخرى يشير الجدول رقم (5) إلى نتائج مقارنة عند التعبير عن مخاطر نقص السيولة بالسيولة النقدية إلى الودائع، حيث تتشابه النتائج ويظهر الاختلاف في متغير التعثر فقط الذي لا توجد له علاقة ذات دلالة إحصائية مع مخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية معبرا عنها بالسيولة النقدية إلى الودائع (التمويل معنوي عند مستوى (0.10)).

يتضح مما سبق أن الفرضية الأولى غير صحيحة نظرا لتأثر مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية السودانية بمجموعة من متغيرات البيئة الداخلية هي الربحية، والتمويل، والتعثر، والحجم.

من ناحية أخرى، تشير قيمة مربع معامل التحديد في الجدول رقم (5) إلى أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية، فهو يفسر ما يقارب (96%) من التغير في مؤشرات مخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة. كما تشير

قيمة داربن وانتسون إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين متغيرات النموذج.

النموذج القياسي لمتغيرات البيئة الخارجية:

تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العلاقة بين متغيرات البيئة الخارجية محل الدراسة ومخاطر نقص السيولة. وذلك وفقا للمعادلة الآتية:

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + e$$

حيث إن:

$Y =$ مخاطر نقص السيولة

$\alpha =$ قيمة ثابتة

$\beta =$ ميل انحدار y على المتغير المفسر الخارجي الأول، إلى المتغير

الخارجي المفسر الخامس)

$X_1 =$ التضخم

$X_2 =$ الناتج القومي

$X_3 =$ عرض النقود

$X_4 =$ سعر الصرف

$X_5 =$ السياسة النقدية

$e =$ خطأ التقدير

جدول رقم (6): نتائج تقدير النموذج القياسي لمتغيرات البيئة الخارجية

السيولة النقدية إلى الودائع				السيولة النقدية إلى الأصول				
قيمة P	قيمة t	الخطأ المعياري	المعامل	قيمة P	قيمة t	الخطأ المعياري	المعامل	
.050	2.563	2.003	5.134	.011	3.951	.749	2.960	الثابت
.238	1.341	.007	.010	.196	1.494	.003	.004	التضخم
.921	.104	.206	.021	.980	.026	.077	.002	الناتج القومي

العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على مخاطر نقص سيولة المصارف د. ضياء الدين عبدالباسط

0.029	-	0.024	-	0.015	-	0.009	-	عرض النقود
	3.044		.072*		3.657		.032*	
0.045	-	0.066	-	0.054	-	0.025	-0.062	سعر الصرف
	2.656		.177*		2.505			
0.515	-0.700	0.117	-0.082	0.330	-	0.044	-0.047	السياسة النقدية
					1.079			
إحصائيات الانحدار								
معامل التحديد				معامل مربع التحديد				
0.903				0.901				
0.816				0.811				
1.0688435				0.3997993				
2.245				2.321				
4.438				4.301				
0.064				0.068				

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل الإحصائي. * الارتباط معنوي

عند مستوى 0.05 ** الارتباط معنوي عند مستوى 0.01

يتضح من الجدول رقم (6) أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لإثنين من المتغيرات الخارجية هما عرض النقود معبرا عنه بمعدل النمو فيه، وسعر الصرف معبرا عنه بالفرق بين سعر السوق الموازي والسعر الرسمي مع نسبة السيولة النقدية إلى الأصول والسيولة النقدية إلى الودائع (كمقياس لمخاطر نقص السيولة) (علاقة سعر الصرف مع السيولة معبرا عنها بالنقد المحلي إلى الأصول معنوية عند مستوى (0.10)). يظهر الجدول رقم (6) عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لكلمن التضخم معبرا عنه بمعدل التضخم الكلي في نهاية العام، والنتائج القومي معبرا عنه بمعدل النمو فيه، والسياسة النقدية للبنك المركزي معبرا عنها بنسبة

الاحتياطي النقدي القانوني معنسبتي السيولة النقدية إلى الأصول والسيولة النقدية إلى الودائع (كمقياس لمخاطر نقص السيولة). حيث كانت قيمة P أكبر من (0.05).

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات البيئة الخارجية ومخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية السودانية خلال فترة الدراسة.

ولما كان انخفاض نسبتي السيولة النقدية إلى الأصول، والسيولة النقدية إلى الودائع يعني زيادة مخاطر نقص السيولة، فإنه يمكن القول استناداً على نتائج تقدير النموذج القياسي لمتغيرات البيئة الخارجية، أن زيادة معدل النمو في عرض النقود وزيادة الفرق بين سعر الصرف في السوق الموازي والسعر الرسمي تؤدي إلى زيادة مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية السودانية. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن نسبة كبيرة من الزيادة في عرض النقود لا تدخل إلى الجهاز المصرفي وإنما يحتفظ بها الجمهور خارج المصارف، حيث تراوحت نسبة العملة لدى الجمهور خلال فترة الدراسة بين (28%) كحد أدنى و(44%). من ناحية أخرى تؤدي الزيادة في الفرق بين سعر الصرف في السوق الموازي والسعر الرسمي إلى تآكل قيمة المدخرات بالجنيه السوداني، وهو ما يؤدي إلى سحب العملاء لمدخراتهم من المصارف وتحويلها إلى دولار أو أي أصل آخر يحفظ لهم قيمة مدخراتهم. ويؤدي هذا التصرف من قبل العملاء إلى زيادة مخاطر نقص السيولة لدى المصارف.

عليه يمكن القول أن الفرضية الثانية غير صحيحة نظراً لتأثر مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية السودانية بإثنين من متغيرات البيئة الخارجية هما عرض النقود، وسعر الصرف.

من ناحية أخرى، تشير قيمة مربع معامل التحديد في الجدول رقم (6) إلى تمتع نموذج الدراسة الخاص بالمتغيرات الخارجية بقدرة تفسيرية عالية، إذ يفسر حوالي

(81%) من التغيرات التي تحدث في مؤشرات مخاطر نقص سيولة المصارف الإسلامية خلال فترة الدراسة. كما تشير قيمة داربن واتسون إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين متغيرات هذا النموذج.

رابعاً: نتائج وتوصيات الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل والمتغيرات المؤثرة على مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية السودانية مستخدمة منهجين من مناهج البحث العلمي هما المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي. غطت الدراسة الفترة الزمنية 2010-2020م.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ساهمت بعض سياسات بنك السودان المركزي، وضعف كفاءة صندوق إدارة السيولة، وضعف عمليات سوق ما بين المصارف في تفاقم أزمة نقص السيولة لدى المصارف السودانية خلال الفترة 2018-2019م.
- تتأثر مخاطر نقص السيولة في المصارف السودانية بمجموعة من متغيرات البيئة الداخلية تشمل ربحية المصرف، ونسبة التمويل إلى إجمالي الأصول، ونسبة التمويل المتعثر، وحجم المصرف. حيث تؤدي زيادة الربحية إلى زيادة مخاطر نقص السيولة بشكل يتفق مع طبيعة العلاقة النظرية بين السيولة والربحية، كما تؤدي زيادة نسبة التمويل المتعثر إلى زيادة مخاطر السيولة نظراً لعدم قدرة المصارف على تحصيل مستحقاتها لدى الغير مما يؤثر على تدفقاتها النقدية الداخلة. من ناحية أخرى، تؤدي الزيادة في حجم المصرف إلى انخفاض مخاطر نقص السيولة به وهي نتيجة تتفق مع نظرية وفورات الحجم الكبير، كما تؤدي زيادة نسبة التمويل قصير الأجل إلى انخفاض مخاطر نقص السيولة.

- لا تتأثر مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية السودانية بنسبة كفاية رأس المال.
- هناك عوامل ومتغيرات خارجية خاصة بالبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف الإسلامية لها تأثير سلبي على مخاطر نقص السيولة، إذ يرتفع احتمال تعرض المصرف لمخاطر نقص السيولة عند الإفراط في عرض النقود نظرا لضعف كفاءتها في استقطاب مدخرات الجمهور. كما يؤدي الارتفاع في الفرق بين سعر الصرف في السوق الموازي والسعر الرسمي إلى سحب العملاء لمدخراتهم من المصارف وتحويلها إلى دولار أو أي أصل آخر يحفظ لهم قيمة مدخراتهم. ويؤدي هذا التصرف من قبل العملاء إلى زيادة مخاطر نقص السيولة لدى المصارف.

توصيات الدراسة:

توصي الدراسة بنك السودان المركزي بالآتي:

- مراجعة سياساته النقدية في حالات الضرورة بالشكل الذي يساعد النظام المصرفي في توفير السيولة الكافية للاقتصاد، مع الحد من الإفراط في طباعة النقود لتمويل عمليات الحكومة.
- توفير بنية تحتية للسيولة المصرفية تحتوي على أدوات وآليات للسياسة النقدية، وأسواق نقدية وأسواق ما بين المصارف تعمل بكفاءة.
- تعزيز سبل التعاون بين المصارف بشكل يساعد على تحسين مستوى السيولة في النظام المصرفي، والإدارة الفعالة لمخاطر السيولة.
- من ناحية أخرى، توصي الدراسة المصارف الإسلامية السودانية بالآتي:
 - ضرورة تصميم وتنفيذ إطار شامل لإدارة مخاطر السيولة بها يعتبر جزءا من الإطار الكلي لإدارة مخاطر عملياتها، ويسمح لها بالاحتفاظ بسيولة كافية مع هامش إضافي من الأصول ذات الجودة العالية التي يمكنها استخدامها في فترات الضغط على السيولة.

- الاهتمام بعمليات تحديد كل مصادر مخاطر السيولة المحتملة سواء كانت خاصة بها أو بالبيئة التي تعمل فيها. مع رفع قدراتها في توفير مقاييس مناسبة لمخاطر السيولة.
- وضع الخطط الخاصة بالاستثمارات بشكل لا يخلق تعارض بين الربحية ومخاطر السيولة. ومراعاة التنوع في التمويل بحيث لا يكون هناك تركيز فيه لقطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية معينة، أو آجال زمنية طويلة الأجل فقط.
- الدراسة الجيدة للعملاء قبل منح التمويل بشكل يساعد على اختيار العملاء الذين يقل احتمال تعرّضهم مستقبلاً.
- الاستفادة من التطورات التقنية في مجال العمل المصرفي. وتقديم خدمات مصرفية إلكترونية تستطيع أن تجذب نوعيات جديدة من العملاء وإقناعهم بإدخال مدخراتهم في النظام المصرفي.
- القيام الدوري باختبارات الضغط لقياس قدرة المصرف على تحمل مخاطر نقص السيولة في سيناريوهات مختلفة، مع وضع خطط للتمويل في الحالات الطارئة.
- الجدير بالذكر أن هناك بعض العوامل والمتغيرات التي لم تغطيها هذه الدراسة، لذا توصي الدراسة الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات مثل:
- أثر الاستقرار السياسي على مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية.
- العلاقة بين الحوكمة ومخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية.
- دور البنود خارج الميزانية في مخاطر نقص السيولة في المصارف الإسلامية.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

بنك السودان المركزي. (2008). موجّهات إدارة المخاطر المصرفية. قطاع المؤسسات المالية والنظم.

https://cbos.gov.sd/sites/default/files/risk_management.pdf

بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، 2010-2020م.
بو عبدلي، أحلام، وطبي، عائشة. (2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية
والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014.
رؤى اقتصادية، 8، 103-120. doi: 10.12816/0012051.
قندوز، عبدالكريم، وبراضية، حكيم. (2014). تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة
بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،
(1)2، 11-30.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية. (2012). المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة
للمؤسسات (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الاستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقتصر
على تقديم خدمات مالية إسلامية، المعيار رقم 12، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
https://www.ifsb.org/ar_published.php

المصادر الإنجليزية

- Abdelmagid, D. A. (2020). Factors Affecting Liquidity of Islamic Banks in Saudi Arabia. *Banking & Financial Studies*, 36, 9-44.
- Abdo, M. M. (2020). Determinants of Liquidity Shortage Risk in the Banking Sector in Sudan. *Khartoum University Journal of Management Studies*, 11(2), 1-15.
- AbdulGaniyy, A., Zainol, Z., & Ahmad, N. H. (2017). Determinants of liquidity risk in dual and fully Islamic banking systems: Evidence from Malaysia and Sudan. *Asian Journal of Multidisciplinary Studies*, 5(1), 90-99.
- BASEL, C. (2008). Principles for sound liquidity risk management and supervision. *Basel Committee on Banking Supervision*.
- Cecchetti, S., & Disyatat, P. (2010). Central bank tools and liquidity shortages. *Economic Policy Review*, 16(Aug), 29-42.
- El-Massah, S., Bacheer, S. M., & Al Sayed, O. (2019). Liquidity Risk in the Mena Region Banking Sector: Does Bank Type Make a Difference?. *Journal of Developing Areas*, 53(1), 147-163.
- Ghenimi, A., Chaibi, H., & Omri, M. A. B. (2020). Liquidity risk determinants: Islamic vs conventional banks. *International Journal of*

Law and Management, 63(1), 65-95. <https://doi.org/10.1108/IJLMA-03-2018-0060>

International Monetary Fund.(2006). Financial soundness indicators compilation guide. *International Monetary Fund*, ISBN/ISSN: 978-1-58906-385-3.

Jaara, O. O., Jaara, B. O., Shamieh, J., & Fendi, U. A. (2017). Liquidity Risk Exposure in Islamic and Conventional Banks. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(6), 16-26.

Mennawi, A. N. A., & Ahmed, A. A. (2020). The Determinants of Liquidity Risk in Islamic Banks: A Case of Sudanese Banking Sector. *International Journal of Islamic Banking and Finance Research*, 4(1), 38-49.

Mohammad, S., Asutay, M., Dixon, R., & Platonova, E. (2020). Liquidity risk exposure and its determinants in the banking sector: A comparative analysis between Islamic, conventional and hybrid banks. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 66,

101196. <https://doi.org/10.1016/j.intfin.2020.101196>